صلاحيات لجنة التسيير الوطنية National Steering Committee NSC

- لبنان -

تعمل لجنة التسيير الوطنية لبرنامج المنح الصغيرة (National Steering Committee NSC) كهيئة رئيسية لصنع القرار في برنامج المنح الصغيرة على المستوى الوطني ، تقدّم الإشراف العام والارشاد والتوجيه للبرنامج الوطني. يتوافق تكوين وتشغيل هذه اللجنة مع الأقسام ذات الصلة بالمبادئ التوجيهية التشغيلية لبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي.

الأدوار الرئيسية لعضو لجنة التسيير الوطنية NSC تشمل ما يلي:

1- توفير التوجيه العام و الارشاد الاستراتيجي للبرنامج الوطني ، بما في ذلك تطوير وتنفيذ ومراجعة وتنقيح الإستراتيجية الوطنية لبرنامج المنح الصغيرة.
2- مراجعة المشاريع والموافقة عليها بما يتماشى مع الإستراتيجية الوطنية للبرنامج من إجراءات تشاركية وديمقراطية وحيادية وشفافة للمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة لبرنامج المنح الصغيرة.
3- تقديم الدعم التقني للإشراف على المشروع وتنفيذه على المستوى الوطني وفقًا لوثيقة مشروع برنامج المنح الصغيرة للمرحلة التشغيلية ، بما في ذلك مراقبة وتقييم المشروع (مثل الزيارات الميدانية).
4- ربط عمليات برنامج المنح الصغيرة بالسياسات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة واستراتيجيات مرفق البيئة العالمي والتمويل المشترك من الطرف الثالث.
5- دعم تنمية الشراكة وجهود حشد الموارد لبرنامج المنح الصغيرة على مستوى المشروع والوطني.
6- دعم تكثيف الجهود لتعميم الدروس المستفادة والنجاحات في برنامج المنح الصغيرة لتطويرالتخطيط وصنع السياسات على المستوى الوطني

الاختيار والتعيين

3- بالنسبة للجنة التسيير الوطنية الحالية NSC، سيتم تسهيل اختيار وتناوب أعضاء اللجنة الجدد من قبل المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من للجنة التسيير الدائمة والمنسق الوطني ، وبالتشاور مع مجموعة واسعة وممثلين من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني. بالنسبة إلى اللجنة الحالية ، ستتم الموافقة على التعيين والتجديد من قبل المسؤول الإقليمي للفريق الاداري للبرنامج المركزي لل SGP. وبناءً

على موافقته طلب تقديم العروض ، يقدّم الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسائل التعيين نيابة عن برنامج المنح الصغيرة.

4- بالنسبة للجنة التسييرالوطنية الحالية والجديدة، يجب أن يتم ترشيح واختيار الاعضاء الممثلين عن الجهة الغير الحكوميّة بطريقة شفافة من خلال استشارة واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني. في حال لم يُمنح استثناء من قبل المسؤول الإقليمي للفريق الاداري للبرنامج المركزي CPMT ، يتم اطلاق دعوة مفتوحة لترشيح الاعضاء (عبر البريد الإلكتروني بين شبكات وشركاء منظمات المجتمع المدني ، من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والراديو وغيرها من القنوات...) إلى جانب معايير للاختيار ومهلة واضحة.

5- تقوم اللجنة الوطنية الحالية بمراجعة طلبات الترشيح وتوصي بلائحة للاسماء الى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأخذ في الاعتبار الخبرة والمؤهلات لكل مرشح ، والتشكيل العام والتوازن في اللجنة .ان الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع المنسق الوطني لبرنامج الSGP يقومان بمراجعة لائحة الاعضاء الجدد للجنة الوطنية الموصى بها والموافقة عليها. بعد ذلك يتم تقديمها إلى CPMT للموافقة النهائية والإدراج في قاعدة بيانات برنامج المنح الصغيرة. يجب تحديث قاعدة بيانات ال SGP في الوقت عينه ، بما في ذلك الشروط ومعلومات الاتصال.

6- يجب أن يتمتع أعضاء اللجنة الوطنية غير الحكوميين بمصداقية عالية وخبرة واسعة في العمل مع منظمات المجتمع المدني ، ومنظمات المجتمع المحلي ، ويمكن بالتالي تمثيل احتياجاتها ومصالحها في مناقشات اللجنة.

إن تمثيل قوي ذي خبرة وكفاءة فنية للمجتمع المدني في اللجنة الوطنيةNSC هو أمر بالغ الأهمية كوسيلة لإبقاء برنامج المنح الصغيرة مستجيبًا لدوره بالعمل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والسكان الأصليين. يجب أن يتمتع هؤلاء الأعضاء أيضًا بالمعرفة المطلوبة للمجالات والموضوعات المحددة من مرفق البيئة العالمي مثل الجندرة الاجتماعي وسبل العيش المستدامة والرصد والتقييم وإدارة المعرفة.

شروط الخدمة

7- أعضاء لجنة التسييرالوطنية يخدمون لمدة ثلاث سنوات ، مع إمكانية التجديد لمرة واحدة. ولا تكون مدة تعيين عضو اللجنة أكثر من ولايتين متتاليتين ، الا اذا تم الموافقة عليه بصورة استثنائية من قبل المدير العالمي لل SGP أو مدير ال UCP Global .
8- من المستحسن أن يمّر ولاية واحدة على الأقل (3 سنوات) قبل ان يعود الفرد كعضو في لجنة التسييرالوطنية ، حتى لو بصفة جديدة. ان دعوة أعضاء جدد هي سياسة سليمة وصحية تجلب أفكارًا وخبرات جديدة للبرنامج.

9- يجب ان يتم التخطيط لتناوب الأعضاء على أساس منتظم ، وتقريبًا ربع عدد اعضاء اللجنة (2-3 أعضاء) يمكن أن يتغيروا في سنة معينة من أجل تجنب تغيير جذري في كل الأعضاء في نفس وقت.

10- المشاركة في لجنة التسييرالوطنية هو تطوعي ، دون تعويض مالي. مصاريف السفر بالنسبة لزيارات موقع المشروع أو اجتماعات لجنة التسييرالوطنية يمكن تغطيتها من قبل الميزانية التشغيلية لبرنامج المنح الصغيرة ويجب أن تنعكس كجزء من خطة العمل السنوية وعملية تخطيط الميزانية التشغيلية.

11- قد يوصي المنسق الوطني للبرنامج بتغييرعضو معين في اللجنة إذا اتضح ان مشاركة هذا عضو لا تساهم في البرنامج وذلك بعد التشاور مع بقية اعضاء لجنة التنسيق الوطنية ، بما في ذلك الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ان العضو الذي لا يشارك في ثلاث اجتماعات متتالية، دون مبرر، لا يتم التجديد له، ويتم دعم القرار النهائي من قبل مدير SGP العالمي ، ورسالة إلى العضو المنتهية ولايته موقّعة من قبل الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

12- وفقًا لقواعد الأمم المتحدة بشأن السلوك الأخلاقي ، يجب على جميع أعضاء في لجنة التسييرالوطنية الإعلان عن أي تضارب في المصالح ، فعلي أو محتمل ، فيما يتعلق بمقترحات المشاريع المقدمة للنظر فيها. يجب على جميع أعضاء لجنة التسييرالوطنية التوقيع على إعلان بيان تضارب المصالح (COI) عند تعيينهم ، عند كل اجتماع للجنة التسييرالوطنية من مراجعة وتقييم المشاريع. ان تضارب المصالح يتضمن: (1) وجود أقارب أو أفراد الأسرة مرتبطين بالمشروع المقترح؛ (2) مصلحة مالية أو شخصية ضمن المنظمة المتقدمة (3) الاعتبارات اخرى مرتبطة بالاعتبارات السياسية و / أو بالسمعة و / أو الأخلاقية. لمزيد من التفاصيل ، يرجى الاطلاع إلى إجراءات التشغيل الموحدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. بيان الاعلان عن عدم تضارب المصالح للجنة التسييرالوطنية.

13- بناءً على الخبرات عالمياً ، يوصى بأن تتكون لجنة التسييرالوطنية من حوالي 7 إلى 12 عضوًا.لكن، يمكن قبول عدد مختلف اذ ان العضوية يمكن أن تختلف حسب البلد. يجب أن تكون العضوية واسعة بما يكفي لتشمل غالبية أعضاء المجتمع المدني ، وكذلك أعضاء من الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

14- ينبغي أن تكون غالبية أعضاء للجنة التسييرالوطنية من القطاع غير الحكومي. تتألف اللجنة من أعضاء متطوعين من قطاع منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأكاديمية والمؤسسات العلمية والشعوب الأصلية والمجموعات النسائية وغيرها) ؛ والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أو نقطة الاتصال المعينة لبرنامج المنح الصغيرة للبلد في المكتب)؛ ونقطة الاتصال التشغيلي لمرفق البيئة العالمية GEF (أو من ينوب عنه) ، وآخرين بما في ذلك القطاع الخاص، مؤسسات مانحة وخبراء وعدد محدود من أعضاء الحكومة.

15- يعتبر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونقطة الاتصال التشغيلي لمرفق البيئة العالمية GEF أعضاء مؤسسيين. جميع الأعضاء NSC الأخرين مدعوون للانضمام بصفتهم

الشخصية. يجب أن تعكس عضوية اللجنة التسييرالوطنية إلى أقصى حد ممكن الخبرة في المجالات ذات الصلة لمرفق البيئة العالمي: لتنوع البيولوجي ؛ التخفيف من آثار تغير المناخ؛ المياه الدولية؛ الإدارة المستدامة للأراضي؛ الإدارة المستدامة للغابات؛ المواد الكيميائية والنفايات ، والمجالات المواضيعية الأخرى التي يركز عليها البرنامج الوطني.

16- ينبغي تعيين أحد الاعضاء في لجنة التسييرالوطنية كنقطة محورية لتقديم الخبرة في قضايا الجندرة. كما يوصى بتعيين أحد الاعضاء كنقطة محورية في قضايا الشباب والشعوب الأصلية.

17- بشكل عام ، مطلوب ممثل حكومي واحد فقط كعضو مؤسساتي (وهو نقطة اتصال لمرفق البيئة العالمي). تبعا للظروف، ممكن الاخذ بالاعتبار ممثلين حكوميين إضافيين مثل وزارة المالية ، وجهّات اتصال خاصة بالاتفاقيات. يجب على الأعضاء الحكوميين أن يشغلوا مناصب ذات صلة بعمل برنامج المنح الصغيرة وعلى المستوى الذي يمكنهم المساهمة في المناقشات الاستراتيجية والتقنية ، لا سيما عند التقييم والموافقة على المقترحات.

الاجتماعات وقواعد النظام

1- تتبنى NSCs قرارات بموجب مبدأ التوافق ونادراً ما تلجأ إلى التصويت لتحديد ما إذا كان المشروع قد تمت الموافقة عليه، أو ما إذا كان سيتم اتخاذ مسارعمل معين. بشكل عام، يجب أن يكون أعضاء اللجنة الوطنية قادرين وراغبين في المناقشة البناءة وتطوير قرارات توافقية. من أجل اتخاذ قرارات توافقية ، يوصى بتأمين مشاركة غالبية أعضاء اللجنة التيسير الوطنية، بما في ذلك التمثيل المتوازن للأعضاء غير الحكوميين والحكوميين.

2- لتسهيل الاجتماعات، قد يقرر لجنة التسييرالوطنية اختيار رئيسه (رؤسائه) من خلال:

(1) تولي أحد أكثر الأعضاء التزامًا منصب الرئاسة لفترة زمنية معينة ، ولكن يوصى به بشدة لمدة لا تزيد عن ولاية واحدة أو 3 سنوات متتالية؛

(2) ان يكون أعضاء رئاسة الاجتماعات على أساس التناوب لتعزيز مشاركة كل عضو.في حالة اختيار الرئيس من الحكومة ، يوصى بشدة باتباع نهج الرئاسة المشتركة بين التمثيل الحكومي وغير الحكومي لتعزيز قيادة المجتمع المدني والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والتي هي أهداف مؤسسية للبرنامج.

3- تجتمع لجنة التيسير الوطنية على الأقل مرة كل سنتين (أو على النحو الذي تحدده لجنة التيسير الوطنية) لتقديم التوجيه الاستراتيجي لبرنامج المنح الصغيرة ، ومراجعة مقترحات المنح والموافقة عليها وإجراء نشاطات أخرى ضمن صلاحياتها.

4- قد تشمل الاجتماعات العادية للجنة التيسير الوطنية البنود التالية من جدول الأعمال:

(1) تقرير عن حالة برنامج المنح الصغيرة وتقدمه على الصعيد الوطني والعالمي.

(2) تقارير عن حالة المشاريع والأنشطة قيد التنفيذ واحدث أخبارها.

(3) التقرير المالي حول تخصيص المنح.

(4) عرض مقترحات المشاريع للنظر فيها.

5- يجب أن تكون محاضر الاجتماعات الي تتعلق بموافقة المشاريع، مفصلة ومحددة قدر الإمكان، باتباع نموذج محضر لاجتماع اللجنة الوطنية في برنامج المنح الصغيرة ويتضمن جميع التوصيات أو الملاحظات عن كل مشروع.

6- يجب على لجنة التيسيرالوطنية أن تستعرض وتوافق على مقترحات المشاريع التي يتم إعادة صياغتها أو تعديلها بعد الموافقة عليها بطريقة مبدئية من قبل لجنة التيسيرالوطنية ، قبل تقديمها إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوقيع مذكرة التفاهم. لا يلزم عقد اجتماع رسمي ، ويمكن إجراء المراجعة على أساس عدم الاعتراض.

7- لا يجوز تنفيذ أي مشروع لبرنامج المنح الصغيرة على المستوى الوطني دون موافقة اللجنة، باستثناء المنحة التخطيطية التي يمكن للجنة تفويض المنسق الوطني الموافقة عليها.
من الناحية التشغيلية ، تعتبر قرارات لجنة التيسيرالوطنية نهائية بشرط أن تكون متناسقة مع الإرشادات التشغيلية لبرنامج المنح الصغيرة ، ووثيقة مشروع برنامج المنح الصغيرة للمرحلة التشغيلية لمرفق البيئة العالمي، واستراتيجية البرنامج الوطني.

8- على هذا النحو ، يجب على لجنة التيسيرالوطنية أن تبذل قصارى جهدها لضمان الجودة الفنية والموضوعية لمنح برنامج المنح الصغيرة ، والقدرة الإدارية والمالية ، سواء الفعلية أو المحتملة ، لمتلقي منح منظمات المجتمع المدني. الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أو مندوبه / مندوبها ، بالإضافة إلى أعضاء آخرين في اللجنة هم مدعوون لتقديم أي معلومات ذات صلة حول هذه المخاوف ، لا سيما النزاهة المالية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، لا لجنة وطنية ولا أعضائها كمتطوعين في البرنامج ، لديهم أي مسؤولية قانونية أو ائتمانية اتجاه برنامج المنح الصغيرة أو أنشطتها.

9- إن موضوعية وشفافية ومصداقية لجنة التيسير الوطني ذات أهمية قصوى لنجاح البرنامج الوطني لبرنامج المنح الصغيرة ، وللحفاظ على علاقات جيدة فيما بين المعنيين. كقاعدة عامة ، لا تستطيع البرامج الوطنية النظر في المقترحات المرتبطة بمنظمات اعضاء اللجنة الوطنية. ومع ذلك ، يجوز لمنظمة المجتمع المدني تقديم مقترحات عندما تنتهي ولاية العضو المرتبط بها ولم يعد عضوًا في اللجنة.